

«تسوية» أراضي الضفة الغربية (مناطق «ج») مشروع إسرائيل القادم؟



صفحة (٢) لة

بحث جديد: التمييز الجندي «مبدأ مؤسس في المجتمع الإسرائيلي»!



صفحة (٤) لة

الاسرائيلي

المنتهد

الثلاثاء ٢٠٢١/٢/١٦ الموافق ٤ رجب ١٤٤٢هـ العدد ٤٧٨ السنة التاسعة عشرة

الاسرائيلي

المنتهد

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن



مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

آخر مستجدات المشهد الانتخابي: نتياهو وعمق تحالفه مع أتباع «كاخ» وقد يصطدم مع حلفاء آخرين!

كتب بهروم جرابسي:

يعمق رئيس الحكومة الإسرائيلية ورئيس حزب الليكود بنيامين نتياهو تحالفه مع القائمة الانتخابية، التي تضم حركة «قوة يهودية» (موتسما يهوديت)، المنبثقة عن حركة «كاخ» الإراهيية، المحظورة بموجب القانون الإسرائيلي، كما أنها محظورة في الكثير من الدول بينها الولايات المتحدة، وتبين أن اتفاق الليكود مع هذه القائمة، على «فائض الأصوات»، يشمل تعهد نتياهو بضم «ممثلين» عن القائمة وزراء في حكومته. وهذا من شأنه أن يخلق حالة صدام مع حلفاء آخرين في الحكومة سيرفضون ضم وزير من «قوة يهودية»، كما أن هذا التحالف بات يقلق كتلتي المتدينين المتمزتين الحريديم الأكثر ارتباطاً بالليكود. ومن ناحية أخرى، تظهر استطلاعات الرأي حالة تراجع عند نسبة الحسم، أو الابتعاد منها، لعدد من القوائم، بينها لأول مرة قائمة ميرتس. فقد ثارت، في الأيام الأخيرة، ضجة في الصحافة الإسرائيلية، وفي بعض جوانب الحلية السياسية، حول مضمون اتفاق فائض الأصوات الذي أبرمه نتياهو مع قائمة «الصهيونية المتدينة» التي تضم حركة «قوة يهودية»، لأن الاتفاق يضمن «تمثيلاً لممثلي القائمة في الحكومة التي سيرأسها نتياهو»، ما يعني أن التمثيل قد يشمل وزيراً من حركة «قوة يهودية»، وهذا ما قد يخلق عقبات أمام نتياهو، في حال كان هو الشخص الذي سيشكل الحكومة.

ويبرم اتفاق فائض الأصوات بين قائمتين، كي يتم الجمع بين فائض أصوات القائمتين، عما حققته بعد ضمان مقاعد كاملة، وتحظى بفائض القائمتين، إذا كان يكفي لمقعد، القائمة التي حققت فائضاً أكبر، وحتى نهاية الأسبوع، تم إبرام أربع اتفاقيات، بين الليكود والصهيونية المتدينة، وبين القائمة التي يترأسها جديعون ساعر والقائمة التي يترأسها نفتالي بينيت، وبين حزب «يوجد مستقبل»، برئاسة يائير لبيد وقائمة «إسرائيل بيتنا» بزعامة أفيغور لبيرمان. أما بيني غانتس، فلم يجد سوى قائمة «الحزب الاقتصادي» برئاسة البروفيسور يارون زليخا، التي فرص اجتيازها نسبة الحسم شبه معدومة، ما يلغي الاتفاق فوراً.

ومن المتوقع إبرام اتفاقيات أخرى، بين كتلتي المتدينين المتمزتين الحريديم، شاس ويهودوت هتورا، وبين حزبي العمل وميرتس، وأيضاً بين القائمة المشتركة والقائمة العربية الموحدة. وعودة العلاقة بين الليكود والقائمة الأشد طرفاً، «الصهيونية المتدينة»، فكما ذكر سابقاً في الأسابيع الأخيرة فسط نتياهو شخصياً على رئيس حزب «الصهيونية المتدينة»، بتسلييل سموتريتش، كي يتحالف مع حركة «قوة يهودية»، ومن أجل ضمان هذا التحالف الذي يضمن انشقاق تحالف «يميننا» وخلق كتلة داعمة قوية له، فقد ضمن نتياهو المقعد ٢٨ في قائمة الليكود لعضو من حزب سموتريتش.

وجاء في نص اتفاق فائض الأصوات «إن الليكود يوقع على اتفاق ائتلاف مع الصهيونية المتدينة، ورئيس الحكومة يتهم بدمج ممثلي الحزب (القائمة) لكل حكومة سيقمها، وإن الاتفاق يشمل إقامة حكومة تعمل على الحفاظ على أرض إسرائيل، والهوية اليهودية للدولة، وتوطيد الحكم، ودفع الاقتصاد والرفاه للمجتمع الإسرائيلي». وفي حال حصل نتياهو على تكليف بتشكيل الحكومة المقبلة بعد الانتخابات، وأراد تطبيق الاتفاق، وضم وزير من «قوة يهودية»، وفي هذه الحالة العنصري إيتامر بن غفير، فإنه سيواجه عقبات أمام باقي الشركاء المحتملين، الذين من المفترض أن يرفضوا المشاركة في حكومة يشارك فيها بن غفير. وحتى أن الاعتراض قد يكون من كتلة اليمين الاستيطاني «يميننا» برئاسة نفتالي بينيت، إلا أن المفاجأة، التي عرضها الصحافي أنشيل بيير، في مقال له في صحيفة «هآرتس»، هي أن الاعتراض قد يشمل كتلتي الحريديم، إذ أنه استعرض كيفية تغفل حركة «قوة يهودية» في شارع الحريديم، وكيف أنها تستقطب آلاف الأصوات من هذا الشارع، الذي يصوت بنسبة ٩٢٪ وحتى ٩٥٪ لقائمتي شاس ويهودوت هتورا. وبحسب بيير، فإن «قوة يهودية» ستكون عنواناً لعدة آلاف من أصوات الحريديم، وهذه ستكون على حساب



نتياهو مع «بقايا» كاهانا، ورقة جديدة في لعبة البقاء.

قوة قائمتي شاس ويهودوت هتورا، فعلى الرغم من قلة الأصوات نسبياً، إلا أن بضعة آلاف قد تكون مصيرية لحسم مقعد إضافي، لواحدة من القائمتين. ولكن عدا هذا، فإن قائمتي الحريديم، والقادة الدينيين، يرفضون اختراقات هذا النوع لمجتمع الحريديم. وما يذكره بيير مهم، حول ما يجري في مجتمع الحريديم المغلق على نفسه. ولكن من جهة أخرى، نذكر أن «قوة يهودية» خاضت الانتخابات وحدها، في أيلول ٢٠١٩، وحصلت على ما يزيد عن ٨٣ ألف صوت، وكما يبدو اقتطعت من الحريديم آلاف الأصوات، ولكن القائمة ذاتها، انهارت إلى ١٤٠٠ صوت في انتخابات آذار ٢٠٢٠ الأخيرة، بعد أن ابتعد عنها جمهورها، منعاً لحرق الأصوات، ما يعني أن جمهور الحريديم الذي يضع ضمن خياراته هذه القائمة ليس ملتصقاً بها.

ونذكر أيضاً، أنه في انتخابات العام ٢٠١٥ تحالفت «قوة يهودية»، مع المنشق عن حركة شاس الوزير الأسبق إيلي يشاي، وحصلت القائمة على ١٢٥ ألف صوت، أقل بـ ١١ ألف صوت مما احتاجته نسبة الحسم في حينه، وكما يبدو أن تلك الانتخابات، فسحت المجال أمام «قوة يهودية» لوضع «موطع قدم» في مجتمع الحريديم. وواجه نتياهو في الأيام الأخيرة مقالات غاضبة على نهجه هذا، من أبرز الكتاب وصناع الرأي، ولكن في الفرضية الأولى، هناك شك في ما إذا سيتنازل نتياهو كثيراً من هذا التحالف، لأنه كان قائماً بتفاسيله الحالية، في انتخابات نيسان ٢٠١٩، وعملياً استأنف نتياهو هذا التحالف، في سعي لضمان أغلبية فورية تشمل كتلتي الحريديم، وعلى الأغلب تحالف «يميننا».

أما في الفرضية الثانية، فإنه في هذه الانتخابات يواجه نتياهو قائمة ليكود ثانية، برئاسة جديعون ساعر، وتضم خمسة نواب سابقين من الليكود، أربعة منهم غادروا الكتلة قبل بضعة أسابيع لغرض الانضمام إلى ساعر، والخامس هو الوزير الأسبق بنيامين بيغن. ما يعني أن هذه القائمة قد تستقطب أصواتاً تقليدية لحزب الليكود، ولكنها ترفض نهج نتياهو على المستوى السياسي وأيضاً بما يتعلق بنزاهة الحكم.

ويستذكر بيير، كما العديد من الكتاب والصحافيين، نفور حزب الليكود في سنوات الثمانين، من حركة «كاخ» التي أسسها الرباب مؤثر كاهانا، الذي نجح في دخول الكنيست، ممثلاً بشخصه فقط، في انتخابات العام ١٩٨٤، وفي العام ١٩٨٨ حظرت المحكمة العليا مشاركته في الانتخابات بعد تعديل قانون الانتخابات في الولاية البرلمانية التي سبقت، في ما يخص حظر التحريض العنصري. وبسبب تطرفه، حينما كان كاهانا يقف على منبر الكنيست لإلقاء

خطاب، كانت الغالبية الساحقة من النواب تغادر القاعة، ومن بينهم نواب حزب الليكود، أما اليوم فإن أتباع كاهانا باتوا من أبرز حلفاء نتياهو.

تأرجح قوائم عند نسبة الحسم

أظهر عدد من استطلاعات الأسبوع الماضي أن ميرتس التي حصلت في استطلاعات الرأي على ما بين ٥ إلى ٧ مقاعد، في الشهر الماضي، أظهرت تراجعاً في الأسبوع الماضي، وباتت بين حافة نسبة الحسم ٣,٢٥٪، التي تضمن تمثيل ٤ نواب، وبين الابتعاد عن نسبة الحسم بشكل ملحوظ. ومثلها أيضاً «القائمة العربية الموحدة»، الذراع البرلماني للحركة الإسلامية (الشق الجنوبي) ويترأس القائمة عضو الكنيست منصور عباس، كما أن الاستطلاعات تتنبأ بحصول قوائم على نسب ملحوظة، ما بين ١١٪ إلى ٢٤,٢٪، وهي ستحرق بذلك عشرات آلاف كثيرة من الأصوات. ليس واضحاً حتى الآن ما هو سبب تراجع ميرتس، التي تعد من الحركات والأحزاب التي لها قاعدة انتخابية ثابتة، رغم تقلصها في العقد الأخير بشكل كبير، ولكنها في كل مرة كانت مهذبة فيها بعدم اجتياز نسبة الحسم كانت تتجازها، وكما يبدو فإن ميرتس وحزب العمل يتنافسان على قاعدة انتخابية واحدة، وأن ميرتس تدفع ثمن «عودة العمل إلى الحياة» إن صح التعبير، وبات يحصل في استطلاعات الرأي على ما بين ٥ إلى ٧ مقاعد، وهذه القوة وجهت ضربة استباقية للحزب الذي أقامه رئيس بلدية تل أبيب رون خولداي قبل أكثر من شهرين، ولم دفعه للتراجع عن المنافسة، ومثله النائب المنشق عن حزب «يوجد مستقبل» عوفر شيلخ. والاستنتاج الذي من الممكن تنبئه منذ الآن، هو أن القاعدة الانتخابية لما يسمى «اليسار الصهيوني»، وفق التعريفات الإسرائيلية اليسار، تقلصت إلى قدر كبير، ما أضعف الأحزاب والحركات التي تمثلها، ففي الأشهر الستة الأخيرة ظهرت عدة مبادرات في الشارع الإسرائيلي، تنسب نفسها لما يسمى «اليسار الصهيوني»، ولكنها لم تنضج إلى مستوى الدخول للمنافسة البرلمانية، فإلى جانب القائمتين السابق ذكرهما، برئاسة خولداي وشيلخ، كانت هناك مبادرة لرئيس بلدية حيفا السابق، يونيا ياهف، الذي أعلن عن تشكيل «قائمة يهودية-عربية»، وحتى بدأ يتحرك، ومعه أسماء عربية، إلا أنه خفت صوته قبل فتح باب الترشيحات بكثير، ولم يطرق باب لجنة الانتخابات المركزية.

وكذا أيضاً الرئيس الأسبق للوكالة الصهيونية والكنيست أبراهام بورغ، الذي أصدر سوية مع عدد من الشخصيات السابقة في أحزاب العمل وميرتس وكديما بياناً بطرح تصورات الحزب المتبلور، ونشر يوم ٢٥ آب الماضي في

صحيفة «هآرتس»، وأظهر البيان الطابع الصهيوني الواضح لهذه المجموعة، التي ترفض الاعتراف بالفلسطينيين في إسرائيل كإقليّة قومية، إذ دعا لضمان المساواة في الحقوق المدنية فقط لهم، في المقابل، فقد صدر بيان عن عدد من العرب، يطرحون تصورهم، وكان التخطيط بأن تتلاقى المجموعتان في قائمة «عربية يهودية متساوية»، ولكن هذه المبادرة خفّت كلياً، وقبل وقت من تقديم الترشيحات للانتخابات البرلمانية.

إلى ذلك، وفي المنافسة الحالية، هناك قائمة «الحزب الاقتصادي»، التي يترأسها المحاسب العام للدولة الأسبق، يارون زليخا، الذي تمنحه استطلاعات الرأي ما بين ٧,١٪ إلى ٢١,٢٪، أي ما بين ٨٠ ألفاً إلى ٩٥ ألف صوت، وهذا بعيد جداً عن نسبة الحسم، التي تقدر الأصوات التي تحتاجها إلى ما يزيد عن ١٥٠ ألف صوت، وهذه القائمة ستكون على حساب ما يسمى إسرائيل الوسط- اليسار، وحسب التقديرات، إذا واصل زليخا عند هذه النسبة، فقد يتلقى توجهات للانسحاب من المنافسة، دعماً للقوائم المنافسة من ذات القطاع الانتخابي.

وأيضاً في محيط نسبة الحسم، نجد قائمة «أزرق أبيض» برئاسة بيني غانتس، التي تمنحها كل استطلاعات الرأي ٤ مقاعد، وهذا يجعلها تحت تهديد عدم اجتياز نسبة الحسم، ولو بقليل، وقد حدث مشهد كهذا في انتخابات نيسان ٢٠١٩، حينما حملت قائمة «يميننا» برئاسة نفتالي بينيت، على ١٣٨٤٠٠ صوت، وكانت بعيدة بنحو ١٤٠٠ صوت عن المطلوب لاجتياز نسبة الحسم، ولم تتمثل في البرلمان. وسيضع مصير «أزرق أبيض» في الأسابيع الثلاثة المقبلة، وفي حال بقي عند حافة نسبة الحسم، فليس من المستبعد أن يغادر غانتس الحلبة مبكراً، مع حصوله على ضمانات مالية من قوائم أخرى، تسد الالتزامات المالية التي تكبدها للانتخابات.

وفي الشارع العربي فإن غالبية استطلاعات الرأي حتى الآن لا تمنح «القائمة العربية الموحدة» السابق ذكرها، التي انشقت عن القائمة المشتركة، إمكانية اجتياز نسبة الحسم، ولكن الاستطلاعات القليلة التي تمنحها هذه الإمكانية، لا تمنحها أكثر من الحد الأدنى للتمثيل البرلماني، ٤ مقاعد، في حين أن القائمة المشتركة، تحصل في غالبية الاستطلاعات على ما بين ٩ إلى ١٠ مقاعد، واستطلاع واحد منحها ٧ مقاعد. كذلك هناك قائمة «معا» التي يترأسها محمد دراوشة، وهي تحصل في استطلاعات الرأي على أقل من ١٪ من إجمالي الأصوات، وليس واضحاً مصير هذه القائمة، إذا ما استمرت حالها على هذا النحو حتى الأسبوع الأخير قبل يوم الانتخابات في ٢٣ آذار المقبل.

كلمة في البداية

جذور الكهانية عميقة في المجتمع الإسرائيلي

بقلم: أنطوان شلحت

ثارت في إسرائيل، أخيراً، ضجة حيال قيام حزب الليكود بتوقيع اتفاقية فائض أصوات مع قائمة الصهيونية الدينية بزعامة عضو الكنيست بتسلييل سموتريتش وإيتامر بن غفير. وهذا الأخير من أتباع الحاخام مؤثر كاهانا.

وكاهانا هو مؤسس رابطة الدفاع اليهودية، وعصابة «كاخ» الفاشية، المحظورة بحسب القانون الإسرائيلي. شغل منصب عضو كنيست في الكنيست الحادي عشر، وفي العام ١٩٨٨ تم شطب قائمته الانتخابية، ومنعها من خوض الانتخابات الإسرائيلية العامة، بشبهة أنها عنصرية. وبعد عامين، لقي مصرعه مقتولاً بعد انتهائه منلقاء خطاب في نيويورك. تمثلت حجة الذين أقاموا تلك الضجة بأن هذه الاتفاقية تساهم في «شرعنة الكهانية»، وفي غمرة ذلك زعم هؤلاء أن حظر عصاية كاهانا المذكورة تسبب بتكريس نظرة عامة إلى العنصرية بصفتها أمراً استثنائياً وشاذاً في المجتمع الإسرائيلي.

من السهولة بمكان دحض هذه المزاعم كلها، من دون تسخيف دوافع الواقفين وراء تلك الضجة. ولغرض دحض كهدا، نشير بداية إلى أنه، بعد ١٢ عاماً من حظر تلك العصاية، وبالترزامن مع انخفاضة القدس والأقصى العام ٢٠٠٠ التي شارك فيها الفلسطينيون في الداخل، جرى تعليق لافتات في شوارع كبرى المدن الإسرائيلية، كُتب عليها «كاهانا على حق»!

وفي حزيران ٢٠٠١، بعد ساعات قليلة من إحدى العمليات الاستشهادية الفلسطينية في قلب مدينة تل أبيب («عملية الدوليفناريوم»)، تجهم شبان يهود كانوا يرتدون البرّات الصفراء، وعليها شارة عصاية «كاخ»، بالقرب من مسجد حسن بك في مدينة يافا، الذي أقيمت فيه مراسم الصلاة، وبدأوا بإلقاء الحجارة نحو جموع المصلين، وترداد هتافات «الموت للعرب»، وفي ذلك الحين، خلصت إحدى الدراسات الإسرائيلية التي تناولت هذه المظاهر، ونشرت في أيار ٢٠٠٢، إلى استنتاج فحواه أن جذور العنصرية الكهانية عميقة في المجتمع الإسرائيلي.

رأت الدراسة نفسها أيضاً، وهي لأحد أساتذة العلوم السياسية في جامعة حيفا (ع. بدانسور)، أن ما أسمته «بالنظر الفيليني» ليس مسألة شاذة في ممارسة المجتمع والسياسة في دولة الاحتلال. وعملياً قبل العام ١٩٤٨، نشطت في فلسطين تيارات قومية كان في مقدمها التيار التنقيحي (بزعامة زئيف جابوتنسكي)، وتأثرت أجزاء منها بفكر الفاشية الأوروبية. غير أنه في الأعوام بين ١٩٤٨ و١٩٦٧، ظلت هذه التيارات في صفوف المعارضة (وأساساً ضمن حركة حيروت)، إلى أن وقع احتلال ١٩٦٧ الذي أعاد تمهيد الأرضية لـ«استرداد عودها»، وتقدمها إلى مركز المبادرة، ولذلك لظهور مزيد منها على غرار أحزاب «هتيا» و«تسومت» و«موليدت» المنحلة، وأيضاً عصاية «كاخ».

وسبق أن أشرنا مرات كثيرة إلى أن الأمر الأهم في هذه الدراسة، التي استندت من ضمن أمور أخرى إلى استطلاع للرأي العام، أنها وجدت نسب تأييد للأفكار المتوحشة التي كانت تلك العصاية تدفع قداماً بها (منها تشجيع تهجير فلسطيني ٤٨، وشرعنة شن هجوم عليهم بعد وقوع عمليات مقاومة)، في ذلك التي توظف نفسها ضمن خانة الوسط أو خانة «اليسار»، مثل حزب ميرتس؛ بموجب الدراسة نفسها، تقوم الكهانية على أربعة أسس: العنصرية، والتطرّف القومي، الذي يتجسد بشهوة التوسع الإقليمي، ومعاداة الديمقراطية، وتبرير استعمال العنف، فليست هذه الأسس هي نفسها التي تقوم عليها إسرائيل، وتسعى إلى ترسيخها أكثر فأكثر في الأونة الأخيرة؟

وبخصوص العنصرية، ما زالت تترنّد إلى الآن أصداء لملاحظة الباحث شلومو ساند (ضمن كتابه «كيف لم أعّد يهودياً؟»، الصادر عن منشورات مدار قبل عدة أعوام) والتي لفت فيها إلى أن العنصرية موجودة تقريباً في كل مكان من العالم، غير أنها في إسرائيل غدت بنوعية أساساً بروج القوانين التي جرى ويجري سنّها من طرف السلطتين التنفيذية والتشريعية، وهي تُدرّس في جهاز التربية والتعليم، ومنتشرة في وسائل الإعلام، والمرّوع أكثر من أي شيء، براهيه، أن العنصريين فيها لا يعرفون أنهم كذلك، ولا يشعرون أبداً بوجوب الاعتذار.



صدر حديثاً

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

قضايا إسرائيلية «٨٠»

محور العدد:

إسرائيل في أفريقيا: سيرة تطور العلاقات

«تسوية» أراضي الضفة الغربية (مناطق «ج») مشروع إسرائيلي القادم؟



(الغب)

الأراضي الفلسطينية المصنفة «ج»: استهداف متواصل مرشّح للتصاعد.

هو المشروع الأهم منذ الاحتلال، لأنه يهيئ الأرضية القانونية للضم الفعلي. حالياً، هناك معركة خفية بين السلطات الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية على سير عملية التسجيل، ويبدو أن لأحد من طرفي المعركة يملك خطة استراتيجية، كما أن محاولات الفلسطينيين (سواء المواطنين أو السلطة الفلسطينية) بمبعثرة وتعمد على الوصول إلى الممكن والمتاح بدلا من اتباع خطة منهجية.

في آب ٢٠٢٠ أصدر مراقب الدولة الإسرائيلية تقريرا حمل انتقادات لاذعة تجاه الإدارة المدنية لقصورها في مشروع تسجيل الأراضي في الضفة. فحتى اللحظة تعتمد الإدارة المدنية على الأوراق والمستندات القديمة، وتتفكر إلى نظام محوسب، الأمر الذي يسهل عمليات التزوير ويعدد المنازعات القانونية في حال التفتت السلطة الفلسطينية إلى هذا الأمر.

أبيلت شاكيد (كانت في حينه وزيرة العدل عن حرب البيت اليهودي) إنها مهمة خصيصا لمشروع تسجيل أراضي الضفة، لكن الملف وصل عند مكتب نتניהو وظل عالقا هناك. وبعد مداخلة غسان عليان في جلسة العام ٢٠٢٠، قام مثير دويتش، ممثل عن جمعية «ريفايم» والحاضر الدائم في مثل هذه جلسات، بالتقدير التالي: السلطة الفلسطينية نجحت بشكل أو بآخر بوضع اليد على حوالي ٤٠٠٣٠ بالمئة من الأراضي التي كانت تعتبر «مناطق مفتوحة» في منطقة «ج»، وتستخدمها لبناء أو لمشروع زراعية.

تنذر هذه النقاشات، سواء داخل مجالس أقاليم المستوطنات أو لجان الكنيست، بنية إسرائيل المضي قدما في هجمتها الاستيطانية على أراضي المنطقة «ج» من خلال الإسراع في إضفاء صفة قانونية على مصادراتها، ويعتبر مشروع تسوية أراضي الضفة الغربية من قبل الإدارة المدنية

الإدارة المدنية والمرشح الأقوى لشغل منصب منسق شؤون الاحتلال في العام ٢٠٢١) بمقارنة أداء الإدارة المدنية مع السلطة الفلسطينية لدى السلطة الفلسطينية ١٩٨٣ «وحدة التفتيش المركزية».

موظف مخصصين لتسوية الأراضي، خاصة في منطقة «ج»، بينما لا يتجاوز عدد موظفي الإدارة المدنية العاملين في نفس المجال ٢٥ موظفاً.

وأضاف أنه مع أن مناطق «ج» تقع تحت السيادة الإسرائيلية الكاملة، إلا أن السلطة تمضي بخطى حثيثة (بدون مشاورة الإدارة المدنية) في التدخل في قضية تسوية أراضي المناطق «ج»، حتى لو داخليا وبشكل غير ملازم للقانون الإسرائيلي. وقد أثارت أقوال عليان قلقا داخل الجلسة، سيما وأنها جاءت بعد ثلاث سنوات من إعلان الإدارة المدنية في العام ٢٠١٧ نيته المضي بتسوية قانونية كاملة لمجمل أراضي الضفة الغربية، على أن تكون بشكل تدريجي وحذر. في تلك الفترة قالت

وضع اليد على العديد من الأراضي، وفي نهاية السبعينيات بدأ بمصادرة أجزاء واسعة من خلال إعلانها مناطق عسكرية مغلقة أو أراضي دولة. وبناء على ذلك تم تخصيص أراضي لبناء المستوطنات وتوسيعها. بعيدا عن الحق التاريخي والبعيد السياسي، فإن هذا التوسع الفعلي للاستيطان والذي تدعمه جمعيات ذات تبرعات سخية ويحرسه الجيش الإسرائيلي، يبدو من الناحية القانونية «سطا» طالما لم يتم تسوية ملكيات الأراضي بشكل نهائي وقاطع. من الناحية النظرية (والتي قد تكون حاليا بعيدة عن الواقع المعاش) فإن أراضي المستوطنات عرضة للتنازع عليها من قبل أي شخص قادر على إظهار وثائق بسيطة كإيصالات قديمة لدفع ضرائب أو ما شابه. خاصة وأن مثل هذه الإيصالات يسهل تزويرها لأنها تعود إلى فترات ما قبل الاحتلال عندما كانت تكتب بخط اليد. ولئن كان مثل هذا السيناريو الذي يقوم فيه طرف فلسطيني باسترجاع أراضي مستوطنات مستعبدا في الوقت الحالي بسبب اختلال موازين القوى، إلا أن طرح خطة تزامم (صفقة القرن) دفعت العديد من الجهات الإسرائيلية إلى إعادة نشم موضوع التسوية القانونية لأراضي الضفة الغربية. وبعد قرار الحكومة الإسرائيلية رقم ٤٥؛ للعام ١٩٧٩ والذي حدد أماكن بناء المستوطنات بالأراضي التابعة (بموجب قرارات المصادرة) لملكية الدولة، أنشأت الإدارة المدنية الإسرائيلية في العام ١٩٨٣ «وحدة التفتيش المركزية». هدف الوحدة هو التفتيش على الأراضي، ومراقبة البناء غير القانوني، وبحث وضعية الأراضي، كما أن «وحدة التفتيش» من شأنها أن تبحث عن ثغرات ومسوغات قانونية تتيج مصادرة أراضي أخرى لصالح الدولة، أو أن تخلق مسوغات للحفاظ على الأراضي المصادرة سابقا أمام أي نزاع قانوني في المستقبل. وعليه نهجت الإدارة المدنية في إعلان مصادراتها للأراضي في الصحف لإتاحة المجال للتنازع القانوني عليها. وإن كانت نتائج النزاعات القانونية والاحتجاجات معلومة مسبقا، إلا أن هذه العملية أتاح للحكومة الإسرائيلية إضفاء صبغة شبه قانونية على عملية المصادرة.

تحدد عمل هذه الوحدة في مناطق «ج»، بعد توقيع اتفاق أوسلو، لكنها بقيت تتفكر إلى خطة منهجية لتسوية الأراضي بشكل نهائي، وخلال سنوات أوسلو، تقلص الكادر البشري التابع للإدارة المدنية، وهبطت ميزانيتها إلى حوالي الربع. وشهدت السنوات الثلاث الأخيرة صراعات حامية بين الإدارة المدنية ووزارة المالية الإسرائيلية حول ميزانية الإدارة المدنية المتدنية.

في معظم الجلسات التي عقدت في لجنة الخارجية والأمن للبت في هذه النزاعات، عرض ممثلو الإدارة المدنية قضية تسوية الأراضي والميزانيات الضخمة اللازمة لتنفيذها كأحد أسباب احتجاجهم على ميزانيتهم المنخفضة. في إحدى الجلسات المنعقدة العام ٢٠٢٠، قام غسان عليان (رئيس

كتب وليد حباس:

نشرت القناة ١٢ العبرية شريط فيديو تدعي فيه أن السلطة الفلسطينية هدمت موقعا أثريا- دينيا يهوديا (مذبح يوشع) بالقرب من مدينة نابلس أثناء تشييدها لطريق إسرائيلي يصل المدينة بقرية عصيرة الشمالية. ورغم أن الموقع الأثري يقع في المنطقة المصنفة «ب»، إلا أن الطريق الجديد يمر في قسم منه بالمنطقة «ج»، وأثار الحدث جدالات واسعة داخل السلطات الإسرائيلية، بيد أن القناة المذكورة لم تتطرق لها، على ما يبدو، لسببين: اقتراب موعد الانتخابات الإسرائيلية والتأخير المباشر لهذه القضية على مخرجاتها لصالح الأحزاب الصهيونية الدينية؛ وحالة الانتظار المشوب بالحذر فيما يتعلق بموقف الإدارة الأميركية الجديدة من قضية ضم الضفة الغربية.

في الواقع، تقف الأحزاب الصهيونية الدينية، ومجالس أقليم المستوطنات بالإضافة إلى جمعيات استيطانية، وراء إثارة قضية الشارع ليس بسبب الموقع الأثري- الديني وإنما لأنه كشف إمكانية السلطة التصرف بأراضي المناطق «ج»، في صيف ٢٠٢٠، ادعت جمعية «ريفايم» الإسرائيلية بأن السلطة الفلسطينية ستقوم «بضم زاحف»، لأن الشارع المخطط له سوف يمر في مناطق «ج» ومن شأنه أن يلحق، بشكل فعلي، مساحات منها إلى أراضي المنطقة «ب»، «ريفايم» هي جمعية إسرائيلية أقيمت العام ٢٠٠٦ لضمان وجود خطة إسرائيلية صهيونية تتعلق بوضعية الأراضي في إسرائيل والضفة الغربية من خلال ملاحقة وتوثيق نشاطات الفلسطينيين «غير القانونية». وعلى ما يبدو، فإن نفوذ هذه الجمعية دفع إلى عقد جلسة خاصة في لجنة الخارجية والأمن في الكنيست في آب ٢٠٢٠، بحيث طلب من الإدارة المدنية حينها عرض خطتها للحم «السيطرة الزاحفة» للسلطة الفلسطينية على أراضي المنطقة «ج». قد تبدو هذه الجلسة مدعاة للسخرية في ظل السيطرة شبه الكاملة للسلطات الإسرائيلية على مناطق «ج»، بيد أن المشهد الحقيقي معقد قليلا.

بعد احتلال إسرائيل للضفة الغربية العام ١٩٦٧، أصدر الحاكم العسكري في حينه قرارا بتجميد مشاريع تسوية الأراضي وتطويرها والذي بدأ في فترة الانتداب البريطاني وتم استئنافه من قبل السلطات الأردنية بعد العام ١٩٤٨. هذه القرار العسكري (رقم ٢٩١ للعام ١٩٦٨) لم يلغ التسويات التي حصلت حتى حينه وطالت ٣٣ بالمئة من أراضي الضفة، وإنما جردها وأتاح إمكانية التنازع على ما تبقى (٦٦ بالمئة من أراضي الضفة). في ظل غياب تسوية رسمية للأراضي، فإن التنازع القضائي يتيج، نظريا، إمكانية الاعتراف بملكية طرف ما لأي قطعة أرض (حتى في ظل انعدام وجود شهادة ملكية) في حال أثبت ذلك من خلال طرق قضائية معقدة، ليس هنا مجال الخوض فيها، لكن سيطرة الاحتلال الفعلية مكنته من

الييمين الشعبي يؤازر بعضه بعضاً.. العلاقات الهندية- الإسرائيلية نموذجا!

كتب نهاد أبو غوش:

له بجزيرة «غلوبس»، الاقتصادية بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٠. أن تطبيع العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل من شأنه أن يعطي دفعة كبيرة للعلاقات الاقتصادية الهندية- الإسرائيلية، مشيرا إلى التداخل الوثيق بين اقتصادي الهند وإمارات، حيث تشكل الهند رابع شريك تجاري بعد الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وبحجم تبادل يصل إلى نحو ٦٠ مليار دولار سنويا، وبالتالي صعوبة العمل في إحدى الدولتين من دون العمل في الأخرى، وهي معضلة سحلها اتفاقية تطبيع العلاقات بين الإمارات وإسرائيل.

وهكذا تتسع دائرة العلاقات الطيبة والمتنامية لتشمل مجالات متزايدة باستمرار من الصناعات العسكرية، والخبرات الأمنية والتعاون في محاربة ما تسميه الدولتان الهند «الإرهاب» إلى التبادل التجاري الذي يشمل قطاعات عديدة، وتبادل الخبرات التكنولوجية، وصولا للتعاون في مجال مكافحة الأوبئة وبالتحديد مكافحة جائحة الكورونا حيث تبادل مسؤولو الصحة في البلدين المعلومات في مراحل انتشار الجائحة، وذكر السفير الإسرائيلي لدى الهند رون مالكا أن الجانبين طورا جهارا مشتركا يمكنه فحص كورونا ومعرفة النتيجة خلال ثلاثين ثانية فقط ونسبة دقة تصل إلى ٨٥ في المائة.

هل تغير الهند مواقفها التقليدية؟

تبدو العلاقات الهندية- الفلسطينية الآن شكلية جدا ورسومية مع أن الهند ما زالت تحرص على تكرار مواقفها المعروفة بتأييد حقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة، ولا تزيد المساعدات الهندية للسلطة الفلسطينية عن مليون دولار سنويا. إلى جانب مساهمة زهيدة في موازنة وكالة الغوث (الأونروا) بقيمة ثلاثمائة ألف دولار سنويا، وتصدت الهند عادة إلى جانب الحقوق الوطنية الفلسطينية بما في ذلك تصويتها ضد صفقة القرن، وإلى جانب القرارات المناهضة لإجراءات إسرائيل عن التصويت على قرار لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، يدين الهجوم الإسرائيلي المعروف بالجراف الصامد على قطاع غزة في العام ٢٠١٤ نموذجا لما تطمح إليه إسرائيل من استمالة الهند لصالحها في كل ما يتعلق بسياساتها في المنطقة، إلا أن خبراء ومحللين ومنهم السفير الفلسطيني السابق في الهند عدلي صادق يعددون جملة من الأسباب التي تدفع الهند للترشيح في القيام بمثل هذه النقلة ومن بينها مراعاة مشاعر نحو ربع مليار مسلم هندي، والخشية من الحملات المناهضة للحكومة التي يمكن أن يشنها حزب المؤتمر الهندي المعارض، بالإضافة إلى مراعاة مصالح الهند وعلاقتها الطيبة مع كثير من الدول العربية، ومن ضمنها الدول الخليجية التي قام بعضها بالتطبيع مع إسرائيل، فيما يقف بعض آخر على قائمة الدول المرشحة للتطبيع، وهو ما يشير إلى أن آثار التطبيع لا تقتصر على المطيعين فقط وعلاقتهم الثنائية، بل تمتد لتشمل كل دول العالم، ومع ذلك فإن هذه المواقف التقليدية لهند تجاه الصراع لا تؤثر على قوة العلاقات الهندية- الإسرائيلية ولا على فرص تطورها، وكما يقول سفير هندي سابق هذه العلاقات لا يحكمها تصويت في مجلس الأمن.

العلاقات التي نمت وتطورت بين إسرائيل ودول متباعدة الأهمية والتأثير، بما في ذلك علاقات التطبيع العربية- الإسرائيلية، ونقل بعض الدول سفاراتها للقُدس.

وقد شهدت الحدود الصينية- الهندية عدة مواجهات خلال الأشهر الأخيرة، أبرزها ما جرى في شهر كانون الثاني الماضي في ولاية سيكيم الهندية، وذلك بعد عدة أشهر فقط من مواجهات أكثر عنفا في ولاية لاداك ladakh الهندية، على هضبة التبت في شهر حزيران الماضي والتي أوقعت ٢٠ قتيلًا هنديًا، ومع أن كلا الدولتين العظميين سعتا للتقليل من حجم المواجهات وأثرها، إلا أن الهند باشرت بعدها بحملة تسليح غير مسبقة بحسب صحيفة «يسرائيل هيوم» التي نقلت عن صحيفة «هندستان تايمز» هندية قولها إن الهند سارعت للتزود بكميات كبيرة من الذخيرة الإسرائيلية وبمصفقة صواريخ «سبايك فايرفلاي» الإسرائيلية المضادة للدروع، وهي عملية شراء طارئة لم تكن ضمن صفقات شراء السلاح المخططة بين الجانبين، كما عزز الجانب الإسرائيلي والهندي من الاستعراضات العسكرية ذات الدلالة الرمزية لعمق تعاونهما من قبيل هبوط طائرات رافائل في الهند وزيارة سرب من طائرات سوخوي الهندية والروسية للصنع لإسرائيل في إشارات

قالت الصحيفة إنها رسالة بأن الهند سوف تكون أكثر استعدادا لأي مواجهة. ويشار إلى أن الهند سبق لها أن ألغت في العام ٢٠١٧ صفقة ضخمة فازت بها «شركة رافائل» الإسرائيلية لتزويد الهند بثمانية آلاف صاروخ مضاد للدبابات من نوع سبايك بقيمة ستمائة مليون دولار، وتم الاتفاق في ذلك الوقت على أن تكون خطوط إنتاج الشركة الإسرائيلية في الهند بالتعاون مع شركتين هنديتين محليتين، لكن الصفقة ألغيت بسبب ما وصف في حينه بصراعات داخل المؤسسة العسكرية الهندية من دون أن يؤثر ذلك على قوة العلاقات الهندية- الإسرائيلية أو على التعاون العسكري بينهما، وتمكنت إسرائيل لاحقا من تعويض هذا الإلغاء بمصفقات لاحقة للمعدات العسكرية بما فيها الصواريخ المضادة للدروع، وصواريخ أرض- جو، وسبق للهند أن اشترت من إسرائيل طائرات مسيرة (درونز) بمبلغ ناهز المليار دولار، حيث استفادت إسرائيل من فعالية طائراتها المسيرة في جمع المعلومات كما في تنفيذ عمليات الاعتقال كما في حروبها المتتالية على قطاع غزة.

التطبيع يرفع الحرج

كانت الهند أول دولة غير عربية تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كمثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وأقام الطرفان علاقات دبلوماسية كاملة في العام ١٩٨٠، ومع ذلك يمكن الافتراض أن جانبا كبيرا من الحرج والخجل الهنديين في التعامل مع إسرائيل، لا يعود إلى التعاطف مع الفلسطينيين فقط، بل لعلاقات الهند القوية مع دول الخليج العربي التي تستضيف وتشفل ملايين العمال والموظفين الهنود، يقدر عددهم بحسب مصادر مختلفة بنحو ٩ ملايين عامل منهم ٢,٧ مليون في الإمارات العربية وحدها يشكلون ٣٠ في المائة من سكان هذا البلد، ويسرر الكاتب دافيد كينان، في مقال

حيث ولدوا وتربوا، وإذا كان اليهود قد عانوا على يد العالم الغربي، فعلى الغربيين إذن أن يعوضوهما عما اقترفوه في حقهم من جرائم.

كما يرصد تقرير «مدارة» الصادر في العام ٢٠١٧ استمرار تعزيز التحالف الاستراتيجي بين الهند وإسرائيل في مختلف المجالات، حيث قام الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين بزيارة للهند في تشرين الثاني ٢٠١٦ هي الأولى من نوعها، وصرح مودي وقتها أن الهند تستطيع أن تستعين بالقدرات الإسرائيلية في مجالات الزراعة والري ومواجهة الجفاف، وأضاف أن الفرص الاقتصادية في الهند تتسجم مع القدرات الإسرائيلية سواء في بناء الهند ديجيتالية (الرقمية)، أو في بناء المدن الذكية.

٢٠١٧: تحول نوعي

وكان العام ٢٠١٧ عام تحول نوعي في مسيرة العلاقات الثنائية بين البلدين، بحسب تقرير «مدارة» للعام ٢٠١٨، حيث قام مودي بزيارة إلى إسرائيل في شهر تموز كانت الأولى من نوعها لرئيس وزراء هندي، وقد رده عليها نتניהو بزيارة الهند في كانون الثاني ٢٠١٨.

وقام مودي ونتניהو تجسيدا لهذه العلاقات المتميزة بين البلدين ورئيسي ووزائهما، بنشر مقال مشترك في كل من صحيفة «يسرائيل هيوم» العربية، وتايمز أوف انديا، الهندية بعنوان «إسرائيل والهند: يدا بيد نحو المستقبل»، ركز فيه الرجلان على ما يجمع البلدين والقضايا المشتركة من دون أية إشارة للقضايا الخلافية، أو الموقف من القضية الفلسطينية.

وتفصّل وأشرت بيرودر على أسباب التحولات في سياسة الهند الخارجية تجاه إسرائيل وقضية الشرق الأوسط، فترجعها حسب مقال نشره معهد أبحاث الأمن القومي INSS التابع لجامعة تل أبيب في كانون الثاني ٢٠١٦، إلى أربعة عوامل، هي مساعي الهند لتكريس مكانتها كقوة عظمى، وحاجة هذا البلد إلى تأكيد «صورة الأمة الهندية» في ضوء التحولات الاقتصادية العاصفة، وبعد عقود من ظهور الهند بمظهر الدولة المتخلفة التي هي بحاجة لدعم الأخرين، بالإضافة إلى التفريغ في موازين القوى العالمية و بروز الصين، جارة الهند، كقوة اقتصادية وعسكرية جبارة، ومجيء ناريندرا مودي للحكم. وتستبعد بيرودر في مقالها أن تتحول الهند إلى دولة معادية للفلسطينيين، ولكنها تؤكد أن الهند سوف تتسرع من الاعتبارات التي حكمت سياساتها الخارجية بعد الاستقلال، وتنتهج سياسات خارجية موائمة لمصالحها.

سر الافتتان بإسرائيل

وعلى الرغم من حرصها البالغ على الظهور بمظهر الدولة العظمى، ومع أن الهند تزيد في عدد السكان عن إسرائيل بمائة وخمسين ضعفا، وأكثر من ذلك بالنسبة للمساحة (قياسا بحدود العام ١٩٤٨) إلا أن الهند تبدو في أمس الحاجة لمساعدات إسرائيل تكنولوجيا وعسكريا. علاوة على ما يمكن لإسرائيل أن تقدمه لحلفائها من تحسين صورتهم والتوسط بشأنهم لدى الولايات المتحدة الأميركية، وهذه الخدمة الأخيرة شكلت مفتاحا لكثير من

علاقيه، ومن الواضح أن الهند تجاوزت هذا الحرج بالتدريج ومنذ وقت طويل، إلى درجة باتت فيها هذه الدولة الأسبوية العظمى أكبر مشتر للسلاح الإسرائيلي، وثالث أكبر شريك تجاري لإسرائيل، وعاشر شريك بشكل عام بحجم تبادل تجاري يصل إلى ما يزيد عن ٥ مليارات دولار سنويا ما عدا المشتريات العسكرية.

وتأتي هذه العلاقات النامية والمزدهرة، والتي نمت بسرعة كبيرة خلال العقدين الماضيين، مرتبطة بصعود نجم اليمين الشعبي الهندي وحزبه الأبرز بهاراتيا جاناتا، بعد عقود تميزت فيها الهند برئاسة قادة حزب المؤتمر بموقفها المؤيدة للقضية الفلسطينية والقضايا العربية بشكل عام، والدور المركزي الذي لعبته الهند برئاسة جواهر لال نهرو ثم أنديرا غاندي وابنها راجيف ضمن حركة عدم الانحياز، في تأييد حركات التحرر ومناهضة الاستعمار والنقود الأميركي في العالم.

شريكان في العصرية

يلحظ تقرير «مدارة» الاستراتيجي الصادر مطلع العام ٢٠١٥ والذي يغطي العام ٢٠١٤، أن العلاقات الهندية- الإسرائيلية ازدادت اتساعا في العام ٢٠١٤، متوقعا أن يزداد هذا التعاون بعد انتخابات الهند في العام ذاته والتي أدت إلى صعود اليمين القومي الهندي، ومجيء رئيس الوزراء ناريندرا مودي والذي سبق له أن التقى نتنهاو خلال اجتماعات الأمم المتحدة في أيلول ٢٠١٤، واعتبر اللقاء الأكثر أهمية بين لقاعات نتنهاو، حيث أن مودي معروف بعنصرته تجاه الأقلية المسلمة الكبيرة في الهند، ونتنهاو معاد للأقلية العربية في إسرائيل. وأضاف التقرير الذي أعده مهند مهندي أن كلا الزعيمين يطوران سياسات قومية تربط الدولة بالمجموعة الإثنية، وكلاهما يواجهان دولا إسلامية نووية، باكستان بالنسبة للهند، والمشروع النووي الإيراني بالنسبة لإسرائيل.

عودة إلى غاندي

وكان مودي هذا قد زار إسرائيل في العام ٢٠٠٦ حين كان وقتها رئيسا لحكومة غوجارات الإقليمية، وطلب من حينه زيارة منزل الزعيم الأول المؤسس لدولة إسرائيل دافيد بن غوريون في النقب، وأعرب عن دهشته لرؤية صورة غاندي بجوار سرير بن غوريون، وقال حسبا نقل موقع ١٢ بتاريخ ٥ تموز ٢٠١٥ في تقرير عن العصر الذهبي للعلاقات الإسرائيلية- الهندية: «منذ تلك اللحظة شجعت يقرب هائل في أعماقي تجاه إسرائيل». ويتجاهل مودي موقف المهاتما غاندي تجاه الصهيونية والقضية الفلسطينية مع أنه اعتيل قبل قيام دولة إسرائيل، ولم يتسن له الاطلاع على عمليات التطهير العرقي ضد الفلسطينيين، ولا على سياساتها العدوانية اللاحقة واحتلالها لباقي أراضي فلسطين، وينقل الدكتور عبد الوهاب المسيري، المختص في دراسات الصهيونية واليهودية، عن غاندي قوله في دراسة نشرتها «الجزيرة»: إن ما يجري في فلسطين لا ينتمي لأي منظومة أخلاقية، ومن الخطأ فرض اليهود على العرب. وإذ يبدي غاندي تعاطفه إزاء ما تعرض له اليهود من اضطهاد في أوروبا، فإنه يرى حل مشكلاتهم في أن يتلقوا معاملة عادلة،

من السر إلى العلقن

قال المحلل دافيد روزنبرغ في مقال له بصحيفة «هآرتس» بتاريخ ٥ تموز ٢٠١٧، إن إسرائيل اشتكت دائما من معاملة الهند لها كمشيئة سرية، تتمتع بسرهما وصناعاتها العسكرية والتكنولوجية الخاصة بها، ولكنها تتجمل من الإفصاح عن هذه العلاقة، ولا ترتب في جعلها

ماذا يقف وراء الحديث عن «نوع جديد» من اللاسامية؟

كتب عصمت منصور:



.. من وقفة ضد الاحتلال لنشطاء في منظمة الصوت اليهودي من أجل السلام.

مركزتها في إخفاء طابعها العنصري لدرجة أصبح فيها من الصعب تشويه سمعة منتقديها واتهامهم بالاسامية.

قال كوك إن اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الذي يروج للتعريف الجديد للاسامية يتجاهل تقارير مثل تقرير منظمة «بتسليم» الإسرائيلية الحقوقية التي وصفت إسرائيل بأنها دولة فصل عنصري، وتبتنى وتعزز نظام سيادة يهودية على حساب الفلسطينيين داخل وخارج الخط الأخضر.

لقد تحول التعريف والاستخدام غير الموضوعي والمفرط خاصة في السنوات الأخيرة في مواجهة الحركة الدولية المتنامية الداعية لمقاطعة إسرائيل في ظل جمود عملية السلام والتنكر لها، وتحت رعاية إدارة ترامب المتماهية مع توجهات حكومات اليمين التي قادها نتنياهو منذ ما يزيد عن عقد من الزمان وتحالفه مع عتاة اليمين الفاشي والمستوطنين، والذي يربط بين إسرائيل وممارساتها من جهة وما بين العدا لليهود والاسامية من جهة أخرى، إلى قيد على حركات السلام والدول الداعمة لحل الدولتين والقوى الليبرالية اليهودية التي بدأت تأخذ مساحة أكبر من التأثير في الولايات المتحدة وأوروبا، كما أنه دفع الكثيرين إلى التحلي بالمزيد من الجراءة في انتقاد هذا التعريف والتحذير من خطورته على حرية التعبير لدى المنظمات الحقوقية اليهودية التي لا تتقاطع في رؤيتها للحل، ولمصالح دولة إسرائيل مع رؤية وبرنامج حكومات اليمين، قبل غيرها.

إن الخشية الحقيقية لدى التيارات الليبرالية اليهودية من الدور الذي تقوم به وزارة الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلية، وإبرازها لسلاح اللاسامية في سياق ملاحقتها لحركات المقاطعة في العالم، وحرصها الشرسة ضد مصادر تمويل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ومحاوله شيطنة حركات التضامن مع الشعب الفلسطيني، هو في إفقاد هذا المفهوم لأهميته وإفراغه من مضمونه وتحويله لأداة سياسية محدودة التأثير وتحولته إلى عبء ثقيل يصعب التماهي معه أو الالتزام بمعاييره.

إن الحديث عن «نوع جديد» من اللاسامية إنما هو التعبير المستعار عن ضيق الهامش إلى حد الحظر والتجريم تجاه أي سلوك ينتقد إسرائيل أو يقف في وجهها، بما يشبه الإعلان بأنه لم يعد هناك مكان للتسامح أو التنوع في كل ما يتعلق بإسرائيل وفق ما تحدده حكومتها للعالم أجمع.

«اي إتش آر إيه» في العام ٢٠١٦ على صك تعريف جديد متشدد للاسامية، ربط بشكل مباشر بين انتقاد إسرائيل وسياساتها وإنكار حقها في الوجود وبين اللاسامية، وهو ضيق هامش الجدل وانتقاد ممارسات إسرائيل، وحول كل قرار دولي إلى قرار لاسامي بشكل أوتوماتيكي في عين إسرائيل والدول والبرلمانات التي تبنت هذا التعريف.

إن هذا التضييق على كل من ينتقد إسرائيل وممارسات جيشها، والخفة في استخدام هذا المصطلح من قبل نتنياهو وحكومته والناطقين باسمها في العالم، ووسائل الإعلام المؤيدة لها، حوله إلى عبء وفتح باب النقاش واسعا حوله وأثار تساؤلات حول دوره في الحد من العدا لليهود.

لخصت الصحافية نونا لاندو هذا الجدل في مقال لها في صحيفة «هآرتس» في ١٨-٢١-٢٠٢١ اعتبرت فيه أن هذا المصطلح «بات إشكاليا» من الناحية السياسية، كما أنه يثير القلق لدى جماعات يهودية ليبرالية عالمية ومنظمات حقوقية في إسرائيل من المس في حريتها في التعبير عن رأياها تجاه سياسات حكومات إسرائيل، خاصة أن «نتنياهو يعتمد طمس الخط الأخضر الواقع بين انتقاد إسرائيل وانتقاد المستوطنات».

اعتبرت لاندو أن هذا التعريف أشعل خلافات أكثر وأكثر، وهو ما حدا بعشر منظمات يهودية ليبرالية من بينها جي ستريت وصندوق إسرائيل الجديد إلى إطلاق نداء استثنائي مشترك موجه إلى الرئيس الأميركي جو بايدن يطالبه بعدم تطبيق وعد الرئيس السابق دونالد ترامب بدمج هذا التعريف في القانون الأميركي.

رد الكاتب الإسرائيلي غادي طابوب على هذه الدعوة في مقال آخر في «هآرتس» في ٢٩-٢١-٢٠٢١ اعتبر فيه أن تقديم عريضة من قبل منظمة «جي ستريت» اليهودية الليبرالية ومنظمة «أميركيون من أجل السلام الآن» ومنظمة «بناة الحرية في أميركا الشمالية» وسبع منظمات أخرى تطالب بعدم تبني الإدارة الجديدة للتعريف الجديد، هو نوع من تذبذب الفارق بين من يعارضون الاحتلال ومن لا يعترفون بحق إسرائيل في الوجود كدولة للشعب اليهودي، واصفا هذه المنظمات بأنها «يسارية متطرفة» تتمكن بدعتها هذه «إعلاء» إسرائيل من أن ينظفوا أنفسهم من وصمة اللاسامية.

نشر الكاتب البريطاني جوثان كوك بدوره مقالا في «ميدل إيست إي»، اعتبر فيه أن إسرائيل بدأت تخسر

الجامعات والتوجه إلى القضاء لا يشكل حلا للمشكلة وأن الحل يكمن في التوجيه والموارد وخلق إجماع في أوساط الطلاب والأكاديميين.

في نهاية بحثها تدعو الكاتبة رؤساء الجامعات إلى إعلاء صوتهم وعدم التردد في الرد بسرعة على أي مظهر تشتت منه رائحة اللاسامية بما في ذلك التعبيرات التي تطال إسرائيل بالنقد على اعتبار أن هذا «التعميم» لا ينسجم مع القيم المدنية والأكاديمية والإنسانية، كما أن على الطلاب اليهود الصهيونيين أن لا يخشوا من التعبير عن هويتهم وأرائهم وعدم التسليم «بتكسيم أفواههم».

تمويل اللاسامية

فيما يمكن اعتباره استكمالاً لبحث البروفسور مريام ألان، وتعبيرا عن الهاجس الذي بدأت تعيشه إسرائيل من تنامي ظاهرة التأييد للفلسطينيين في الجامعات الأميركية وازدياد وتيرة الانتقاد للسياسات والممارسات التي تقدم عليها إسرائيل تجاه الواقعين تحت احتلالها العسكري، نشر المحاضر في جامعة بار إيلان البروفسور إيتان جلوبوع مقالا في صحيفة «معاريف» في ١٦-٢٠٢٠ تحت عنوان «ماذا سيفعل بايدن؟» استعرض فيه مظاهر اللاسامية في الجامعات الأميركية.

لم يتحدث جلوبوع بكلمة واحدة عن سياسات إسرائيل، أو عن الأسباب التي أدت إلى تضاعف هذه الظاهرة، مكتفيا باستعراض الدعم المالي الذي تتلقاه المؤسسات الأكاديمية الأميركية من الدول العربية، متهما هذه الجامعات بعدم الشفافية في الإفصاح عن مصادر دعمها والمبالغ الحقيقية التي تلقتها من دول عربية، حيث يبرز أن هذه الجامعات تلقت منذ العام ١٩٨١ وحتى العام ٢٠٢٠ عشرة مليارات دولار، وأن ٤٠٪ من هذا المبلغ لم يتم إطلاع الجهات المختصة عليه، والأهم أن هناك توجه فلسطينيا في دعم الجامعات حيث قامت فلسطين في الأربع سنوات الأخيرة بدفع ٤,٥ مليون دولار لجامعات أميركية وأن هذا الدعم يهدف إلى «شراء التأثير» داخل هذه الجامعات، على حد زعمه.

يخلص جلوبوع إلى أن على إسرائيل أن تحارب هذا الدعم، وأن تطالب الرئيس الأميركي الجديد بوقفه وإلزام الجامعات بالكشف عن مصادر التبرعات التي تصلها.

عبء اللاسامية

أقدمت منظمة التحالف العالمي لحماية الكارثة

الكاتبة تلفت النظر إلى ما يحدث داخل الصفوف وإلى الدعاية «التي تغلف بكونها نقاشا حول أزمات الشرق الأوسط وإسرائيل» من قبل محاضرين لمهاجمة إسرائيل ونشر دعاية معادية لها في مجالات دورية مشهورة والمشاركة في نشاطات تشيطن إسرائيل وتؤيد العنف ضد مواطنيها وتدعو لتصفيتها.

تشارك الأطر الطلابية والاتحادات والأكاديميون وفق الكاتبة في الدعوة إلى مقاطعة إسرائيل أكاديميا، بل إنهم يعاقبون الطلاب والمحاضرين «خاصة الصفار والجدد غير المثبتين» الذين يخترقون قرار المقاطعة لدرجة أنهم باتوا يخفون تعاطفهم مع إسرائيل كي لا يمس بهم ولا تتأثر مكانتهم في الجامعات.

انفتاح أكثر ورقابية أقل

تقدم الكاتبة في نهاية بحثها مجموعة من التوصيات «العملية» لمواجهة ما تصفه باللاسامية في الجامعات الأميركية معتبرة أن أفضل وأنجع الطرق هي المواجهة والانفتاح والحديث بشكل مستمر بدل الصمت أو الهروب إلى الأمام على اعتبار أن هذه الاستراتيجية هي الأنسب في فضاء الجامعات الأكاديمية التي تمتاز بحرية التعبير ولا تتساهل مع مظاهر العنصرية وتجرم العنف.

توصي الكاتبة على المستوى المؤسسي وما يتعلق بإدارات الجامعات وهيئاتها المختلفة، بالتشدد في الرقابة على المحاضرين الذين يستغلون محاضراتهم لتقديم أجندتهم السياسية الخاصة، أو استخدام موارد الجامعات ومواقفها ومنابرها من أجل نشر دعاية مناهضة لإسرائيل وعدم إساءة استخدام صلاحياتهم لأغراض سياسية وأيديولوجية وإرهاب الطلاب وفق تعبيرها، والتدقيق في المنشورات التي تصدر عن هذه الجامعات والتأكد من عدم احتوائها على محتوى لاسامي ووضع معايير تحريرية عالية وصارمة على كل ما ينشر حول الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي بالإضافة إلى مراجعة محتوى الكراسيات التي يدها المحاضرون وأن يتم التأكد من أنها لا تروج للرواية الفلسطينية وتعديل أي نص أحادي الجانب والنظرة.

فيما يتعلق بالأطر الطلابية توصي الكاتبة بإشراكها في دورات تأهيلية وتثقيفية حول الوعي بمفهوم اللاسامية وفهم أعرق لهذه الظاهرة، وتفهم القلق الذي يعيحه الطالب اليهودي، معتبرة أن الاستناد إلى الأمر الرئاسي الذي أصدره ترامب بتجريم انتقاد إسرائيل واعتباره مظهرا من مظاهر اللاسامية في

نشرت البروفسور مريام ألان بحثا تفصيليا على موقع معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي لتحليل ما أسمته «تصاعد وتيرة ومظاهر وتعبيرات اللاسامية الجديدة» ودعوات نزع الشرعية عن إسرائيل ونبذها ومقاطعتها من قبل طلاب وأكاديميين وهيئات تدريسية في الجامعات الأميركية.

تقر معدة البحث في البداية، وبلاستناد إلى تقارير من العامين الماضيين لمنظمة محاربة التشهير، بأن معظم الجامعات الأميركية «غير متورطة» في اللاسامية التي تنتشر في هيئة معاداة الصهيونية وإسرائيل، وأن العمل ضد إسرائيل وسياساتها «غير مبرر ولا يلقى أرضية خصبة»، كما أن الطلاب اليهود لا يتعرضون للملاحقة بشكل يومي، ومن النادر أن يتعرضوا للاذى والاعتداء الجسدي، رغم نشاط حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات من إسرائيل (بي دي إس) ومحاولتها «تسميم الأجواء» وخلق مناخ سلبي ضد اليهود، وتكريس انطباعات عامة سلبية حول نفوذ اليهود الهائل المالي والسياسي في الولايات المتحدة الأميركية، وخاصة في جامعات تقع في منطقة الساحل الشرقي والغربي وشيكاغو وإيلينوي.

رغم إقرار الكاتبة المبدئي بهذه الحقيقة، إلا أنها لا تفتأ تحذر من تشفي «نوع جديد» من اللاسامية، بدأ ينتشر في مئات الجامعات في الولايات المتحدة، من بينها جامعات مرموقة ومعروفة بجديتها الأكاديمية، وتتركز فيها أعداد كبيرة من الطلبة اليهود، الذين بات ينظر إليهم على أنهم مهابنة.

اللاسامية الجديدة، وفق الكاتبة، لها مصدران رئيسان، يتقاطعان في تكريس الانطباعات السلبية عن اليهود ونفوذهم في الولايات المتحدة، أحدهما من اليمين المتطرف الذي يعبر عن وجوده من خلال رسم شعار النازية في الممرات والحمامات، أو عبر اتهام اليهود بأنهم يسعون إلى هدم أميركا البيضاء من خلال تشجيع الهجرة والقضاء عليها من الداخل، وهي تعبيرات تتعامل معها إدارات الجامعات بمنتهى الحزم وتواجهها بقوة ودون تردد، بخلاف التيار الثاني الذي يعد على «اليسار المتطرف» الذي لا تكاد الجامعات تتغل شيئا في مواجهته، تنظر الكاتبة إلى من تصفهم بأنهم «التيار اليساري المتطرف» بمنتهى الخطورة لأنهم يتسترون «تحت غطاء العدالة وحقوق الإنسان ومحاربة العنصرية» ولكونهم مكونا من جماعات تعتبر نفسها جماعات مفعومة ومستضعفة من أقليات عرقية متنوعة وجدت في إسرائيل عدوا مشتركا لها لتوجه ضده غضبها وتنتشر أفكارها المسمومة، لتشكل هذه الأفكار الرسمية لخصبة لنمو اللاسامية في أوساط جيل الشباب من الطلاب والطواقم التدريسية وحتى رؤساء الجامعات!

تحدي اللاسامية

تعود الكاتبة في بحثها إلى ما قبل قرابة العقدين من الزمن، إلى مؤتمر ديربن الذي عقد في جنوب أفريقيا العام ٢٠٠١ وجمع مئات النشطاء والمنظمات الحقوقية والحركات الاجتماعية والسياسيين من مختلف دول العالم، ودعا إلى مقاطعة إسرائيل مقاطعة شاملة وعزلها دوليا ونبذها في المؤسسات الدولية، وهي الدعوة التي وجدت مدها في أوساط الجامعات الأميركية، ليصل الأمر في الوقت الراهن إلى ما هو أخطر من هذه الدعوات، حيث بات ينظر للطلاب اليهودي الداعم لإسرائيل على أنه «إمبريالي وعنصري يؤيد تفوق البيض» وهو ما قاد إلى التشكيك في أهلية الطلاب اليهود وحرمانهم من تولي مناصب أكاديمية في الجامعات والتشكيك في نزاهتهم، وجعلهم يخشون من إبراز هويتهم الحقيقية وديانتهم وتعاطفهم مع إسرائيل، حيث اعتبرت منظمة «هيل» التي تعتبر أكبر منظمة للطلبة اليهود في العالم والتي تنشط وتنتشر في ٥٥٠ جامعة وكلية، أن الفترة ما بين الأعوام ٢٠١٥-٢٠٢٠ شهدت أعلى نسبة في وقوع أحداث واعتداءات تصنف على أنها اعتداءات على خلفية لاسامية، وأن إسرائيل تحولت إلى شتيمة ومدخل إلى جهنم وأن منظمات تم استبعادها من نشاطات الجامعات، وأن مقتل الأميركي الأسود جورج فلويد على يد شرطي أبيض ساهم في تعزيز التحالف بين حركة حياة السود مهمة Black Lives Matter وما بين حركة المقاطعة ال BDS وساعد على تغذية نظريات المؤامرة كمثل التي اتهمت المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة بأنها تحول إسرائيل من أجل تولى مهمة تدريب وتأهيل الشرطة الأميركية لقمع المظاهرات الاحتجاجية التي أعقبت مقتل فلويد بشكل لا إنساني وعنيف.

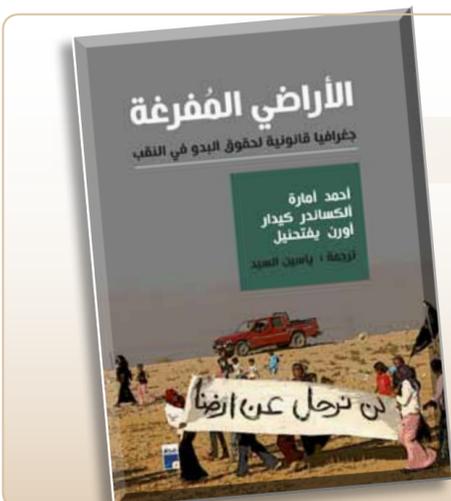
صدر حديثاً

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

الأراضي المُفرغة

جغرافيا قانونية لحقوق البدو في النقب

ترجمة: ياسين السيد





التمييز في إسرائيل، واقع مرعب.

بحث جديد: التمييز الجندي «مبدأ مؤسس في المجتمع الإسرائيلي»!

كتب سليم سلامة:

تؤكد معطيات «مؤشر اللامساواة الجنديرية في إسرائيل» للعام الأخير، ٢٠٢٠، حقيقة يعمد طاقم معذات التقرير إلى التنويه إليها وإبرازها بشكل خاص مفادها أن «عدم المساواة الجنديرية هو مبدأ مؤسس وحجر أساس متين في المجتمع الإسرائيلي»!

«مؤشر اللامساواة الجنديرية»، أو «التمييز الجندي»، هو مشروع سنوي تنشر معطياته الآن للسنة الثامنة على التوالي، إذ تقوم على إعداده وجمع معطياته مجموعة من الباحثات في معهد «فان لير» في القدس ضمن مركز «متساويات - المركز لتعزيز النساء في الحلة الجماهيرية» وهو بمثابة أداة شديدة الفاعلية بفحص وقياس التغيرات بعيدة المدى في وضع النساء في إسرائيل، من جهة، وبالمقارنة مع وضع الرجال، من جهة أخرى، ويقدم المؤشر صورة تفصيلية عن اللامساواة في مجالات حياتية مختلفة، سواء في العمالة وسوق العمل، في التعليم، في الفكر، في القوة السياسية والاقتصادية، في الثقافة ووسائل الإعلام، في العنف، في توزيع الوقت وفي الصحة، كما تُضاف إليه في كل سنة مجالات جديدة أخرى من واقع الحياة.

لا يجري قياس التمييز الجندي على أساس التمييز العامودي بين الرجال والنساء، فحسب، وإنما أيضاً وفق تقاطعات الجندر ذاته مع التوقعات الجغرافية والاجتماعية المختلفة، بما فيها على سبيل المثال: المركز، الضواحي والبلدات الطرفية، المجتمع العربي ومجتمع المتدينين الحريديم وغيرها. ومن شأن المعطيات التي يوفرها هذا المؤشر أن تشكل بوضوح وجهة لصناع القرار وللمؤسسات السلطوية - الحكومية والشعبية المختلفة في إسرائيل لدى رسم سياساتها بعيدة المدى، وضع البرامج والخطط تطبيق هذه السياسات، ثم تنفيذها.

هذه هي المرة الثامنة التي تنشر فيها نتائج ومعطيات مؤشر التمييز الجندي السنوية، على التوالي، كما أسلفنا، والتي تكشف، هذه السنة، عدداً من نقاط التمييز الجندي بين النساء والرجال في إسرائيل، بما يؤكد على نحو قاطع أن هذا التمييز هو مبدأ مؤسس وحجر أساس متين في المجتمع الإسرائيلي عموماً.

يسلط مؤشر اللامساواة الجنديرية للعام ٢٠٢٠ ضوءاً خاصاً على النتائج والإسقاطات الجنديرية، الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على تفشي جائحة كورونا، لكن في الوقت ذاته، لم يجر شمل هذه النتائج والإسقاطات ضمن حسابات المؤشر نفسه، الذي يعتمد أساساً على المعطيات التي سبقت ظهور فيروس كورونا وانتشار وبائه عالمياً. وقد بينت المعطيات، بصورة جلية، أن أزمة وباء كورونا عمقت وفاقمت مظاهر ومناحي التمييز الجندي، إذ أدت الجائحة إلى تعميق اللامساواة الجنديرية بشكل قد يصعب معه الخطر حقيقياً وكبيراً لضرب المنجزات والمكاسب التي تحققت في مجال المساواة الجنديرية على مدى عشرات السنوات، وخصوصاً في مجالات التعليم، العمالة والتشغيل والمعرفة ضد العنف بحق النساء. ينبغي أن نوضح فيما يتعلق بأهمية البحث

ومنهجته أن حسابات مؤشر اللامساواة تتيح معرفة أي المجالات الحياتية هي التي تعاني فيها النساء من اللامساواة الجنديرية بدرجة مرتفعة وأيها بدرجة أقل - كلما كانت النسبة أقرب إلى ١٠٠، كانت اللامساواة أكبر، والعكس صحيح.

في السياسة والاقتصاد

أعلى درجات اللامساواة الجنديرية

تبين معطيات «مؤشر اللامساواة الجنديرية» للعام ٢٠٢٠ أن السنوات الخمس الأخيرة شهدت جموداً في وضع التمييز الجندي، إذ لم يطرأ أي تحسن في تقليص الفجوات الجنديرية، من الجهة الأولى، ولم تتعمق هذه الفجوات من الجهة الثانية، وذلك بعد هبوط بنسبة ١٣٪ في المستوى العام للامساواة الجنديرية بين السنوات ٢٠٠٤ و ٢٠١٣. وقد أبرزت المعطيات أن المجال الذي يعاني من الفجوات الجنديرية الأعمق والمستوى الأدنى من المساواة الجنديرية هو مجال القوة السياسية والاقتصادية، بينما المجال الذي يشهد المستوى الأعلى من المساواة الجنديرية هو مجال التعليم.

منذ العام ٢٠١٤ حتى العام ٢٠٢٠، كما تدل المعطيات، تعمق بشكل كبير وحاد عدم المساواة الجنديرية في المجتمع العربي في داخل إسرائيل، وذلك بعد عقد كامل سبق تلك الفترة تقلصت خلاله الفجوات الجنديرية بين العرب ومواطني إسرائيل. قبل تفشي وباء كورونا، كما تثبت بعض الأدلة الواردة في معطيات المؤشر، حصل تدهور واضح في أوضاع العمال القابعين في أسفل درجات توزيعه المداخيل في إسرائيل، والذين تشكل النساء الأغلبية الساحقة من بينهم. فقد بلغت نسبة النساء اللاتي يتقاضين أجره عمل شهرية أقل من الحد الأدنى القانوني للأجور في إسرائيل ٤٣٪، مقابل ٢٨٪ من الرجال، وهو ما يعني أن أي تدهور في وضع الرجال في هذا المجال يؤدي، بالضرورة، إلى تعميق فجوة اللامساواة الجنديرية، التي تقاس باعتبارها مقارنة بين النساء والرجال، حتى حين يكون الأمر ناجماً عن ازدياد مستوى اللامساواة الطبقيّة في المجتمع، وهذه الحقيقة، بالتحديد، هي ما يفسر تقلص وتراجع اللامساواة الجنديرية في مجال سوق العمل وانخفاضها بنحو ٨٪. ومع ذلك، تعمقت الفجوة الجنديرية في معدلات الأجور الشهرية، المتوسطة والوسيطة، بالمقارنة مع السنة الماضية، إذ ازدادت الفجوة في متوسط الأجر الشهري من ٣١٪ إلى ٣٢٪ بينما ازدادت الفجوة في الأجر الشهري الوسيط من ٢٥٪ إلى ٢٨٪.

في مجال التعليم، تبين معطيات «مؤشر اللامساواة الجنديرية» أنه المجال الذي يشهد أدنى مستوى من هذه اللامساواة، إذ أن نسبة المتعلمات تماثل نسبة المتعلمين، على الأقل، أو تفوقها أحياناً، غير أن اللامساواة في مجال التعليم عموماً تتركز في مجالين اثنين: الأول هو نتائج امتحانات التصنيف (مثل بسبيخومتري وما شابه)، التي تقل فيها نتائج (علامات) النساء عن نتائج الرجال - ٨٦٪ بالمعدل بين النساء مقابل ٥١٠ بالمعدل بين الرجال. والثاني هو اختيار مجالات ومواضيع الدراسة، إذ أن المهن التقليدية التي لا تزال النساء تشكل أغلبية كبيرة بين الطلاب الذين يدرسونها هي: التربية، التعليم، المهن الطبية المساعدة والعلوم الاجتماعية الإنسانية؛ وهي مهن حيوية لكن مردودها المادي

قليل نسبياً، لأسباب مختلفة أحد أهمها وأبرزها هو كونها «مهناً نسائية»! هذا، بينما تشكل النساء نحو الثلث، أو أقل حتى، من بين مجموع الطلاب الذين يدرسون المواضيع والمجالات العلمية.

في مجال «القوة»، يقيس مؤشر اللامساواة الجنديرية في مراكز القوة السياسية والاقتصادية في إسرائيل. يجسد هذا المؤشر واقع اللامساواة الجنديرية في هيكلية السيطرة الهرمية، إذ يفحص نسبة الرجال في قمة هرم المنظومة؛ تضاعفت نسبة النساء أعضاء الكنيست مرتين خلال السنوات التي شملها الفحص والقياس حتى بلغت «ذروة»، تمثلت في كون النساء شكلن نسبة ٢٨,٣٪ من أعضاء الكنيست في العام ٢٠١٨، بينما تراجعت نسبتهن في العام المنصرم ٢٠٢٠ وانخفضت إلى ٢٦,٧٪ فقط. أما عدد النساء اللاتي يشغلن وزارات حكومية فقد كان ٤ من أصل ١٩ وزيراً في الحكومة في العام ٢٠١٨، لكنه لم يزد عن ٢٪ على امتداد السنوات التي شملها الفحص والقياس. أما في المجال الاقتصادي، فقد سجلت نسبة المديرات العامات في قطاعات الاقتصاد الإسرائيلي المختلفة ارتفاعاً طفيفاً وبطيئاً جداً من ١٥,٧٪ في العام ٢٠٠٤ إلى ٢٢,٦٪ في العام ٢٠٠٠. وأما نسبة النساء الأعضاء في مجالس إدارات الشركات العامة فقد بلغت ٢٣٪، مقابل ٤٤٪ في الشركات الحكومية. ويؤكد هذا الفارق أن أثر التشريعات التي تُلزم المساواة في التمثيل الجندي في هذه المؤسسات ينعكس في الشركات الحكومية، لكن ليس في الشركات العامة. وفي الإجمال، انخفضت اللامساواة في مجال «القوة»، السياسية والاقتصادية، في أعقاب ونتيجة ارتفاع عدد النساء اللاتي تتراسن سلطات محلية في إسرائيل، إذ تشغل النساء اليوم رئاسات ١٤ سلطة محلية (بعد الانتخابات الأخيرة للسلطات المحلية، والتي أجريت في تشرين الأول ٢٠١٨)، وهو مستمر في التحسن بصورة واضحة بنسبة متوسطة تبلغ ٢٥٪ منذ بدء الفحص والقياس في إطار «مؤشر اللامساواة الجنديرية». ورغم ذلك، تزال درجة اللامساواة في هذا المجال بين الأعلى مقارنة بالمجالات الحياتية الأخرى التي تشملها قياسات المؤشر، إذ تبلغ ٦٧٪.

العنف عموماً واللامساواة

في المجتمع العربي - لا تحسناً!

في مجال العنف ضد النساء في إسرائيل، أكدت على إطلاق مؤشر اللامساواة للعام ٢٠٢٠ أن «لا تحسن، على الإطلاق» يمكن الإشارة إليه أو تسجيله، فخلال العام ٢٠١٨، قُتل ٢٧ سيدة بأيدي أزواجهن، أو أقاربهن. غير أن ما يزيد من حدة القلق في هذا المجال بشكل خاص هو أن عدد التوجهات إلى مراكز مساعدة ضحايا الاعتداءات الجنسية في إسرائيل يشهد ازدياداً مستمراً خلال السنوات الأخيرة - أكثر من ١٢,٠٠٠ توجه جديد في السنة! - وكذلك عدد ملفات العنف بين الأزواج، إذ أن النساء هن ضحايا هذا العنف في الأغلبية الساحقة من الحالات ومن هذه الملفات - أكثر من ١٩,٠٠٠ ملف في العام ٢٠١٨. وقد فاقمت جائحة كورونا والحياة في ظلها هذه المسألة بصورة حادة جداً، بينما لا تبذل الحكومة وأذرعها المختلفة الجهود اللازمة لمواجهة هذا التفاقم ومعالجته، وخصوصاً في ما يتعلق برصد الميزانيات اللازمة لمواجهة الأزمة

على مستوى المنظومة بأكملها.

في مجال الثقافة، فحص مؤشر اللامساواة الجنديرية مدى بث أغاني المغنيات مقابل مدى بث أغاني المغنين في جميع المحطات الإذاعية في إسرائيل. وبينت نتائج الفحص أنه خلال السنوات بين ٢٠١٥ و ٢٠١٩، تراوحت حصة المغنيات من زمن البث الإذاعي الإجمالي الذي خصص لبث الأغاني بين ١٧٪ و ٢٣٪، فقط. أما في المسرح، فقد شكلت النساء في العام ٢٠١٨ نسبة ٢٥٪ فقط من مجموع المخرجين في المسارح الإسرائيلية و ٤٠٪ من مجموع الممثلين المسرحيين في إسرائيل. كما فحص المؤشر، أيضاً، عدد الرياضيات المسجلات رسمياً في النوادي الرياضية المهنية والنسبة التي تشكلها من مجموع الرياضيين في البلاد، فتبين أن هذه النسبة لا تتعدى ٢٣٪.

تتمثل أهمية المعطيات في هذا المجال في أنها تكشف عن بؤر اللامساواة الجنديرية غير البارزة للعيان والتي تحظى بدرجة أقل من الاهتمام مقارنة بالفجوات الجنديرية في المجالات الأخرى، مثل القوة السياسية والاقتصادية، سوق العمل وغيرها، رغم أنها تعكس بشكل واضح دونية المكانة التي تحتلها النساء في الحيز العام، إضافة إلى المس

الجدي بعدد وأهمية الفرص المتاحة أمامهن. بالإضافة إلى القياس العام لمستوى اللامساواة الجنديرية، يفحص المؤشر أيضاً اللامساواة الجنديرية بالتقاطع مع الموقع الاجتماعي؛ في المجتمع العربي، في مجتمع المتدينين الحريديم وفي الضواحي النائية. يبين هذا الفحص أن اللامساواة الجنديرية في المجتمع العربي هي بدرجة أعلى منها في المجتمع الإسرائيلي بشكل عام ولا تشهد أي تحسن يمكن أن يشار إليه. تبلغ نسبة مشاركة النساء العربيات في سوق العمل ٣٠٪ فقط، وتعمل ٢٦,٦٪ من هؤلاء النساء (العلامات) بوظيفة جزئية فقط، مقابل ٩٪ فقط من الرجال العرب الذين يعملون بوظيفة جزئية. أما في نسبة التعليم، فليست ثمة فجوة جنديرية جديدة في المجتمع العربي.

في المجتمع الحريدي، يركز مؤشر اللامساواة الجنديرية على الفجوات الجنديرية في مجالات العمالة والتشغيل، الأجور والتعليم، ويبدو من معطيات المؤشر أن اللامساواة في هذه المجالات تشهد تراجعاً وتقلصاً خلال السنوات الأخيرة عموماً، وفي السنة الأخيرة خصوصاً. وفي الإجمال، فقد تقلصت اللامساواة في المجتمع الحريدي بنحو ١٤٪ منذ بدء إجراء القياسات وإعداد المؤشر.

أما في الضواحي، فقد بينت متابعة معطيات الأجور وشروط التشغيل أن اللامساواة الجنديرية في هذه المجالات هي بدرجة منخفضة، نسبياً، نظراً لأن بلدات الضواحي النائية تتميز بتدني متوسط الأجور فيها، من البداية، وهي تقع في أدنى سلم توزيع المداخيل بين مجمل السكان. في مجال اللامساواة الجنديرية في الضواحي تبين المعطيات تحسناً ملحوظاً بنسبة ٨٪ منذ بدء إجراء القياسات وإعداد المؤشر.

توصيات

تضع معذات «مؤشر اللامساواة الجنديرية»، في ختام عرض معطياته، جملة من التوصيات بشأن السياسات والخطوات العملية الواجب اعتمادها في هذا المجال، وتشمل:

أثبتت الجهود المبذولة في محاربة وباء كورونا مدى حيوية المعطيات الجنديرية كأساس قاعدي للسياسات التي ينبغي أن تأخذ في الحسبان احتياجات النساء من الفئات الاجتماعية المختلفة. وعلى ذلك، فالمطلوب جمع منهجي للمعطيات الإحصائية الموزعة جندياً ونشرها في الزمن الحقيقي من جانب جميع السلطات المسؤولة في الدولة، مع التركيز بشكل خاص على المعطيات بشأن العنف الجندي. ومن المطلوب في حالات الطوارئ، كما في الأيام العادية، وضع استراتيجية لتكريس وتعزيز التفكير الجندي في جميع المجالات؛ إنشاء منظومات تمثيلية مناسبة للنساء من مختلف القطاعات القطاعية في مواقع صنع القرار وفي سيرورات دمج الجوانب الجنديرية في عملية صنع القرارات، مع الانتباه إلى ضرورة الأخذ في الحسبان احتياجات مجموعات محددة (النساء من الأقليات، النساء بدون مكانة قانونية، النساء ذوات الاحتياجات الخاصة أو الأمهات في العائلات أحادية الوالد).

أوضحت أزمة كورونا مدى هشاشة المنجزات المتحققة في مجال المساواة الجنديرية. يحتم الحفاظ على هذه المنجزات، صونها ومنع التراجع عنها، على دولة إسرائيل، كما في الدول الأخرى، المتوقعة في محاربة جائحة كورونا على جمهور النساء، ثم محاولة تحديد الجوانب التي ينبغي التشديد عليها بشكل خاص.

وضع أهداف عينية لتقليص الفجوات الجنديرية في جميع مجالات الحياة ووضع آلية لمتابعة وتقييم التغيرات في هذه الفجوات، على ضوء ما وضع من أهداف، ينبغي، على سبيل المثال، توسيع التشريعات القانونية القائمة التي توجب التمثيل الجندي المتساوي وتطبيقها على مجالات إضافية أخرى، كما ينبغي تأسيس مناديق خاصة لتقديم منح للنساء لدراسة العلوم الدقيقة.

إعداد التفكير في التسويات الجنديرية التي تميز سوق العمل في إسرائيل بغية العثور على حلول منهجية للتخفيف عن النساء في مهمات الحياة اليومية، بالدمج ما بين العمل والحياة العائلية والمنزلية في الوقت نفسه. فالعمل من المنزل، كما تبين في فترة الوباء، لا يشكل حلاً لإقامة التوازن ما بين حياة العمل والحياة العائلية، بسبب توزيع عبء الأعمال المنزلية بصورة غير متساوية بين الأمهات والآباء، ينبغي تقليص ساعات العمل الأسبوعية للنساء، كما هو معمول به في الدول الصناعية الأخرى ومنع أماكن العمل محفزات لتسجيع عمالها، من النساء والرجال على حد سواء، على الموازنة بين العمل والعائلة.

تكريس السياسات التي تدفع نحو المساواة الجنديرية في جهاز التعليم على نحو يؤدي إلى تقليص ظاهرة الفصل الجندي في التعليم والعمل. العدد القليل من النساء والفتيات في مجالات الدراسة التي يتوقع أن يزداد الطلب عليها في سوق العمل مستقبلاً، مثل العلوم الدقيقة، الهندسة وعلوم الحاسوب، إضافة إلى الأزمة التشغيلية المتوقعة بسبب سيرورات الأتمتة المتزايدة، من شأنه أن يعمق الفجوات الجنديرية. وعليه، يشكل جهاز التعليم والمؤسسات الأكاديمية المفتاح الأساس لتقليص هذه الفجوات.



قيود الصيد في إسرائيل لا تغطى «حيتان الاقتصاد»

تقييدات إسرائيلية على الصيد البحري تتجاهل المسببين الرئيسيين للأضرار البيئية!

كتب هشام نفاع:

فإن معدل صيد القارب الواحد على امتداد السنة هو نحو نصف طن من هذا النوع. إن الموظف المسؤول عن الصيد قد فعل صلاحياته وحدد شروط حماية سمك اللقز الصخري (الواردة أعلاه) وضمنها في الأنظمة الخاصة بمواعيد وكميات الصيد وتحديد المسموح به وفترته في الصيد المعروف بالصيد الرياضي. وهذه الأنظمة هي بين الأنظمة الأكثر تشدداً في العالم. أما تهديد أنواع سمكية دون غيرها بالانقراض، يقول الباحث، فيعود إلى أسباب متعددة تتجاوز أكثر بكثير مما يسمى الحساسية للصيد، سواء كان منفلتاً أو غير منفلت.

لوضع الأمور في سياق أوسع: منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، تؤكد أن شبك الصيد الضخم التي تعمل بالجزر، وهي التي تستخدم في سفن صيد سمك اللقز الاقتصادية قوية، والصيد بالشرك والفخاخ تضر بشكل فادح بالبحر وثروته السمكية والبحرية عموماً. ففي حين تؤدي الخطوط السنارية الطويلة إلى إعاقة الكائنات البحرية الحية وهلاكها على الأرجح، تضر شبك الصيد بالجزر بمواطن البيئة البحرية الفرعية. وتعتبر شبك القاع الخيشومية أكثر معدات الصيد إثارةً للمشكلات، إذ تشبك أطرافها في القاع البحري وتطفو الشبكة فوق السطح بواسطة عوامات لتشكل ما يشبه «جداراً بحرياً عمودياً» يمتد لمسافات تتراوح بين ٦٠٠ و ١٠٠٠ متر طويلاً. وفي حالة فقد أو نبذ هذا النموذج من الشبكات من الممكن أن تستمر عمليات «الصيد الشبحي» طيلة أشهر بل سنوات، لقتل الأسماك والأحياء البحرية الأخرى بلا طائل.

وهي تضيف في تقرير منشور على مواقعها: تمثل الشراك والفخاخ الوعائية عاملاً آخر رئيساً وراء ظاهرة الصيد الشبحي. في هذا الشأن، ذكر المدير العام المساعد إيشيرو نومورا، مسؤول قسم مصائد الأسماك لدى المنظمة، أن «كميات المخلفات من معدات الصيد المهملة لا محالة أن تتراكم بمعدلات متواصلة في المحيطات والبحار وأن تنزل أضراراً بالنظم البيئية البحرية، والمقدر أن تزداد الوضعية سوءاً على سوء ما لم يتخذ المجتمع الدولي إجراءات فعالة لمواجهة مشكلة الحطام البحري ككل». وأوضح خبير المنظمة أن «استراتيجيات مواجهة المشكلة يجب أن تتزامن على جهات متعددة، من وقاية وتخفيف وعلاج». خلاصة هذه المسألة أن السلطات في إسرائيل تجد متسعاً كبيراً من الوقت والاهتمام لفرض أنظمة صارمة على الصيد بوسائل يدوية على الشواطئ من قبل هواة الصيد، لكنها تكاد لا تقترب من وسائل الصيد المعقدة والتي تجني كميات هائلة من الأسماك، دون انتقاء ولا تمييز، بل هي اسم على مسمى، تجرف كل ما يعترض طريقها. فهذا الصيد تسيطر عليه جهات اقتصادية قوية، وهي على العموم تحظى بحماية في المؤسسة الحاكمة الإسرائيلية، سواء في مضمار الصيد أو في غيره.

في أعداد نوعي اللقز الصخري قيد الجدل، ولا علم لديه بأية دراسة علمية تشير إلى تراجع أو تضرر أعداد هذه الأنواع، والادعاء بأنها تتعرض لخطر الانقراض باطل ولا أساس له من الصحة. وجاء في نص وجهة نظره: في ضوء اعلان الهيئة القانونية في وزارة حماية البيئة في تاريخ ٦ أيار ٢٠١٨ بشأن حظر بعض الأنواع البحرية وبينها اللقز أقر ما يلي: ليس واضحاً لماذا وعلى أي أساس اختيرت هذه الأنواع بالأساس وليس سواها، فعلى الرغم مما ورد في هذه الوثيقة القانونية الحكومية لا علم لي بأي بحث علمي أو استطلاع يشير إلى تراجع أو تضرر هذه الأنواع، أو أنها «تواجه خطر الانقراض». الادعاء بأنها معرضة للانقراض ليس فقط كاذباً ويفتقر لمصداقية بل لا يستند إلى أية حقائق يغطيها البحث العلمي. هناك نوع واحد فقط من أسماك اللقز في شواطئ البحر المتوسط الذي يشار إليه على أنه ضمن قائمة المهددين بالخطر، ولكن بكوني قد شاركت في قسم مهم من اجتماعات المعاهدة الدولية لحماية البيئة البحرية، وفي إعداد قائمة الأنواع التي نشرت فيمكثني التأكيد أن إدخال النوع الوحيد من لقز الصخر إلى هذه الفئة كان على أساس معلومات وردت من غرب البحر المتوسط فقط، وتحديدًا من الجزائر والمغرب، والمعروف أن تركيبة الأنواع وحجم تعدادها، بما فيها هذا الصنف يختلف تماماً بين شقي المتوسط دون أية علاقة بنشاط الصيد.

ويخلص إلى القول: بوصفي باحثاً يرافق نشاط الصيد في إسرائيل في العقود الأربعة الأخيرة وقمت بتأليف عدة كتب حول الموضوع، لم ألاحظ أي تغيير في انتشار لقز الصخر وسائر أنواع هذا اللقز على امتداد السنين. وفي ضوء هذا لا أرى أي تبرير وتسويغ لإعلان هذه الأنواع السمكية على أنها قيم بيئية تجدر حمايتها أو أنها مهددة.

الخطر الحقيقي هو الصيد التجاري الضخم غير المرقيب
أما د. دور إدليست، الباحث في البيولوجيا البحرية والخبير في الصيد البحري من جامعة حيفا، فيقول: «هذه الدعوى القضائية موضعها امتناع الوزارة عن القيام بخطوات فعالة لإنقاذ خمسة أنواع بحرية توصف بأنها تتعرض لخطر الانقراض بسبب الصيد المنفلت». الأنواع الأربعة لللقز البحري المشار إليها هنا ليست موجودة بالمرءة تحت خطر الانقراض، على الرغم من أن الدعوى القضائية تكرر هذه العبارة مرة بعد الأخرى على نحو مضلل، وكان اللقز البحري مهدد، ولكن هذا التكرار ليس من شأنه أبداً جعل هذه المقولة صحيحة. إن عبارات مثل «أهمية بيئية لا مثيل لها» و«تراثية بيئية بحرية» هي عبارات محرفة ومضللة. عملياً هناك أنواع عديدة من سلاسل الغذاء البحرية وبعض مركباتها تحمل أهمية لاستمرار عمليات وسيورورات مختلفة. هذه المركبات تتغير طيلة الوقت وليس فقط بسبب الصيد المنفلت وإنما لأسباب متعددة، ومنذ الخمسينيات وحتى اليوم

الغذائية إلى تطور قدرات تكيفية غير اعتيادية لدى أنواع أحياء البحر الأحمر، مما يجعلها منافسة هائلة لنظيراتها في البحر المتوسط. وقد تفوقت بعض الأنواع الغازية الناجمة على الأنواع المتوطنة بشدة عند منافستها على الموارد في بعض المناطق، مسببةً تضررها من موطنها الطبيعي. وانتشر أكثرها قوة عبر البحر المتوسط كاملاً، مغفراً التوازن البيئي البحري بشكل كبير. وعلى الرغم من تفاوت الأرقام، يتفق خبراء البحار عموماً على أن نحو ٩٠ نوعاً من أسماك البحر الأحمر قد غزت البحر المتوسط بنجاح وتكيفت مع موائله، متنافسة مع ما يقرب من ٥٠٠ نوع من أسماك الشعاب المرجانية الأصلية.

باحث: حملة خداع ليس لها أساس علمي قائم على البيانات الكمية

وفق ما كتبت د. بيلا جليل، من «المعهد الوطني لعلوم المحيطات في حيفا» و١٧ مؤلفاً مشاركاً في الدورية الأكاديمية Biological Invasions في نيسان ٢٠١٥، فإنه من بين نحو ٧٠٠ نوع من الأنواع غير المتوطنة متعددة الخلايا المعروفة حالياً في البحر المتوسط، كان نصفها قد دخل عبر قناة السويس. وفي بحثهم الذي يحمل عنوان «مشكلة مزدوجة»، عجز علماء البحار عن قلقهم من عواقب توسيع ما أسماه «أحد أكثر ممرات غزو الأنواع البحرية قوة في العالم». وهم يتوقعون عواقب وخيمة على التنوع البيولوجي وسلع وخدمات النظم الإيكولوجية للبحر المتوسط. ومما كتبه: بعض الأنواع المهاجرة ضارة، وسامة وتشكل تهديداً حقيقياً لصحة الإنسان (دورية «نيتشر ميدل إيست»، المتخصصة بتغطية الموضوعات العلمية ذات الصلة بالشرق الأوسط وآسيا).

إجراءات الوزارة تضمنت استشارة خبراء، ومنظمات ناشطة في المجال البيئي، وسلطة الطبيعة والمتنزهات الإسرائيلية، وكذلك جلسة استماع عامة بمشاركة مفتوحة للجمهور. وكان الخلاف واضحاً بين رأي يقول إن هذين النوعين معرضان للخطر وهناك قيمة في الحفاظ عليهما لصالح البيئة والنظم البيئية الأوسع؛ وبين رأي آخر قال إن هذين النوعين مسموحان في الصيد التجاري، وتخرجهما الشبكات ووسائل الصيد الأخرى غير الانتقائية، وعلى الرغم من هذا فالنوعان مزدهران مما يعني منطقياً وعملياً أنه لا يوجد خطر على استمرار وجودهما وتكاثرهما. الوزارة غلبت الرأي الأول وتغاضت عن الآراء التي أشارت للتناقض الواضح الناجم عن تجاهل الصيد التجاري الضخم.

أكد الباحث د. داني غولاني، من قسم التطور الطبيعي في الجامعة العبرية في القدس، في وجهة نظر مهنية قدمها للمحكمة حين نظرت في دعوى جمعية حماية الطبيعة ضد وزارة البيئة، أن جمعية حماية الطبيعة تدير حملة خداع ليس لها أساس علمي قائم على البيانات الكمية في الماضي والحاضر. وأضاف أنه لم يلاحظ أي انخفاض كمي

تحدد الكمية اليومية لصيد السمك «الرياضي» أي غير التجاري. وهي تحظر صيد ما يزيد عن سمكتين كبيرتين، أو ما يصل إلى ٥ كيلوغرامات من الأسماك الصغيرة. «من خلال هذا المنطق، يمكن القول إنه قد يكون من المفيد لنا أن نصبح صيادين تجاريين أيضاً فهذا بالتأكيد سيساعد على تزايد اللقز الصخري»، كتب أحد الصيادين الهواة ساخراً من القرار.

وفقاً لمرشد خاص جاء أن الصيد الرياضي هو الصيد لهدف الاستمتاع، ويتحفل الصيادون الذين يستمتعون بالبحر ومسؤولية الانصياع للقانون والمساعدة في الحفاظ على مصدر الأسماك. يحتاج كل صياد في إسرائيل إلى رخصة صيد غير الصيد بالصنارة من الشاطئ. يصدر مكتب الصيد الرئيسي نوعين من تراخيص الصيد الرياضي: رخصة شخصية ورخصة للسفينة. بحسب رخصة الصيد الرياضي، يُسمح الصيد بالطرق التالية، وهي تستوجب الحصول على رخصة صيد رياضي صالحة: صنارة غير متدلية عن الشاطئ. الصيد بأكثر من ٣ صنارات نشطة يحتاج أيضاً إلى رخصة صيد رياضي للسفينة عند الغطس الحر من دون استخدام وسائل تنفس اصطناعي، و فقط في البحر الأبيض المتوسط. من أسس النظم في توزيع المناطق البحرية يُمنع الصيد خلال فترة التكاثر، وتنطبق في كل سنة فترة منع صيد تمتد حتى ٩٠ يوماً متتالياً ما بين ١ آذار حتى ١ تموز، كما يحدد مسؤول مكتب الصيد الرئيسي. ينشر مسؤول مكتب الصيد الرئيسي رسالة حول التاريخ المحدد في الجريدة اليومية وفي موقع قسم الصيد في وزارة الزراعة. هذا المنع لا ينطبق على الصيد بالصنارة من الشاطئ والصيد بشبكة شخصية. يُمنع خلال فترة التكاثر صيد الأسماك التي تنتمي إلى عائلة اللقز بين ١ أيار حتى ٣٠ حزيران. في حالة صيد السمكة المذكورة، يجب إعادتها إلى الماء على الفور.

من جهتها، قالت وزارة حماية البيئة في فترة الوزارة غمليئيل (الحالية) إن النوعين اللذين تقرر حظرهما هما نوعان رئيسيان يتمتعان بأهمية بيئية عالية بسبب ما يفترسانه، مما يحافظ على التوازن البيئي في البحر من خلال تنظيم تعداد الأسماك التي يفترسانها. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك أصناف لأسماك غازية قبالة السواحل في ظل عدم وجود تنظيم فعال لتعدادها، مما أدى إلى القضاء على مخزون الطحالب على الصخور تحت الماء، وهذه الطحالب هي غذاء وماوى لأنواع بحرية أخرى تضررت نتيجة اختفاء الطحالب.

لقد أشارت أبحاث كثيرة إلى أن قناة السويس التي افتتحت عام ١٨٦٩ إلى جانب كونها إنجازاً هندسياً مذهلاً، اختصرت الطرق البحرية بين أوروبا وآسيا بحوالي ٩٠٠٠ كيلومتر، قد سمحت بعبور أسهل لأنواع غير مرغوب فيها أيضاً من أحياء البحر الأحمر، وفق ما يقول العلماء. وقد أدت المنافسة الشرسة بين أنواع الأحياء على الموارد

وسط جدل لم يحسم علمياً، أعلنت وزيرة حماية البيئة الإسرائيلية، غيلا غمليئيل، يوم الجمعة ١٢ شباط الجاري، عن حظر الصيد البحري غير التجاري لنوعي أسماك من عائلة «الكاروس» أو «اللقز»، يعرفان باللهجة العامية على سواحل بلادنا باسم «لقز الصخر» أو «اللقز الحمر» أو «الداقور/الداوور». والاسم العلمي للنوعين المعنيين هو: Epinephelus marginatu و Epinephelus costae.

لا يقتصر الجدل على الادعاء المائل خلف هذا القرار، وهو أن هذين النوعين تحديداً هما ضمن الكائنات البحرية المهددة، بل يطال أيضاً تفاصيل قرار المسؤولية الحكومية الإسرائيلية. فالحظر يقتصر فقط على ما يعرف بالصيد الرياضي، الذي يتم في هذه الحالة ببنادق صيد بالأسهم دون أي نوع من البارود، يستخدمها صيادون غواصون على الشواطئ. لكن الحظر لا ينطبق بالمرءة على الصيد التجاري، الذي يتم بوسائل تفيد مصادر متعددة أنه يخلف دماراً للبيئة البحرية بوصفه يفتقر لأي عملية انتقاء أثناء الصيد، بل «يجرف» كل ما يعترض طريق الشبكات الهائلة المربوطة بكتل من الحديد، والتي تجزها سفن ضخمة تمتلكها جهات تجارية قوية. وقد أشار بحث قبل عدة سنوات إلى أن ٢٢ سفينة جرف ضخمة تخرب أرضية قاع البحر وهي المسؤول الأول عن تراجع كمية الأسماك بموجب بحث أجرته شركة TASC بطلب من جمعية حماية الطبيعة. وقال أحد الباحثين المشاركين فيه إن قطاع الصيد في إسرائيل هو قصة اقتصادية نموذجية لمجموعة قليلة من الصيادين اللذين يسببون أضراراً فادحة، بيئية واقتصادية، مقابل مجموعة كبيرة من الصيادين اللذين يحاولون الاعتاش والتمتع بالبحر. ويؤكد البحث أن الصيد بطريقة الجرف يُخرج من البحر أسماكاً صغيرة يمنع القانون، مثلاً باوامر الصيد، صيدها وبشكل مفصل حسب الحجم الأدنى للسمكة وفقاً لنوعها.

ترغم الوزارة في منشور لها في إثر القرار على صفحاتها في موقع فيسبوك: «لقد بذلت قصارى جهدي للعثور على التوازن بين جميع المتطلبات - ويسعدني أن المنهج الذي اخترته يحافظ على اللقز الصخري، مع مراعاة حرية عمل الصيادين التجاريين وهو مصدر رزقهم، هذه الصيغة تحفظ توازناً بين جميع الاعتبارات التي طرقت خلال المناقشات، وهي معايير بيئية وفي الوقت نفسه معايير لا تضر بمصدر رزق الصيادين!»

أنظمة واضحة تحظر صيد بعض الأنواع في بعض الفترات

يشير معارضو خطوط الحظر الشامل لصيد بعض الأنواع البحرية إلى أن هناك أنظمة واضحة تحظر صيد بعض الأنواع، ومنها اللقز الصخري، لمدة ٣ أشهر في السنة خلال فترة التكاثر، كما

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع

وزارة الخارجية النرويجية



THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الإسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

You Tube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959

هاتف: 2966201 - 2 - 00970

فاكس: 2966205 - 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدارة»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدارة» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدارة»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة

أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي